بدقة، بحيث لا نعتبر أنه لا بد من وجود فوارق بالمعنى الكلاسيكي بين الطبقات، وبالمقابل لا يجوز اعتبار أن الفروق قد تلاشت بين الطبقات، كما يحاول أن يصور البعض.

وعند النظر إلى أوضاع الفئات المسحوقة، يمكننا إدراك القصد مباشرة: هنالك تداخل كبير بين صفوفها، الطبقة العاملة التي نمت نمواً كبيراً بعد العام ١٩٦٧، نمت في الواقع على حساب الفلاحين الصغار، ولكنها أيضاً لم تنفصل عنهم بالكامل كما يحدث عادة، بل إن العمال الجدد لم ينفصلوا بمعظمهم عن الريف.

في العادة، تلعب المدينة دوراً هاماً جداً في تكوين الطبقة العاملة وبلورتها، وتحسين مزاياها. وتطور الصناعة في المدينة هو الذي يلعب الدور الأكبر في هذه العملية. فمن المعروف أن أهم ما يمنح الطبقة العاملة وعيها الطبقي هو الإحساس الجماعي الذي ينبثق ويتصور في المؤسسات الصناعية، الاحساس بأن عناصرها ينتمون إلى/ ويعتمدون على بعضهم البعض، وأنهم مستقلون وتابعون للرأسماليين أنفسهم. وليس من قبيل الصدفة أنه حتى عمال المؤسسات الصغيرة (بالرغم من تدني مداخيلهم) يميلون أكثر للنوازع الفردية والبرجوازية الصغيرة.

فأين عمالنا من هذا الفهم؟

(أ) لم يهاجر عمالنا إلى المدينة، بل نسبة الذاهبين للعمل في إسرائيل والعائدين يومياً إلى الريف تبلغ ٧٧,٤ ٪ من مجموع الذاهبين للعمل في إسرائيل.

(ب) يعمل معظم العمال العرب في المؤسسات الصغيرة، ويمارسون الأعمال الدنيا في سلم الوظائف الاسرائيلي.

(ج) العاملون منهم في الصناعة الكبرى (وهم أقلية) يعملون وسط مجموعات من العمال الاسرائيليين المعبئين ضدهم عنصرياً وقومياً. وهذا عامل قلّما تم الالتفات إليه، على الرغم من أهميته.

(د) يعمل الجزء الأكبر من العمال (وبالذات إذا أخذنا بعين الاعتبار الأعداد غير المسجلة رسمياً في مكاتب العمل) على أساس الأجر اليومي، لأنه يوفر لهم دخلاً يومياً أعلى، في الوقت الذي لا تهمهم فيه ضمانات التأمين الصحي، الشيخوخة، أو غيره، لأنهم لا ينالونها في كل الأحوال، وهذا الأمر يجنده أيضاً أرباب العمل لأنه يعفيهم من أية مسؤولية وأن صغرت.

كل هذه الصفات لعمالنا، وعلى رأسها غياب التنظيم النقابي حتى الآن، ترسخ النوازع البرجوازية الصغيرة الفردية أساساً.

ان علينا أن نعتبر أن الظرف الحالي يمكن أن يشكل الأرض الموضوعية لاكتساب طبقتنا العاملة مزاياها الثورية، ولكن هذه العملية مليئة بالتناقضات وتحتاج إلى فترة زمنية غير مقيدة. ومن ناحيتنا لا بد أن نضع مسألة التنظيم النقابي كأول وأبرز المهمات التي يجب النضال من أجلها.

أما أبو عيطة، فهو يريد أن يقلل بشدة من مستوى تشكل الطبقة العاملة لينفي أية مسؤولية على القوى السياسية التي لم تنتزع المبادرة لتنظيمها نقابياً وسياسياً، مستنداً إلى خصائص عمالنا الذين لم يقوموا، حسب رأيه، «بمعارك مطلبية ملموسة» مهملاً كل النضالات السياسية التي قاموا بها، والتي تعتبر بحق جوهر النضال الطبقي في مثل حالتنا.

وهكذا، فبدلاً من أن يفعل أبو عيطة، كما فعل جفال ومصلح، وبدلاً من أن يضع مسألة التنظيم النقابي في مقدمة سلم الأولويات، نراه يسوق كلاماً إنشائياً لحل المشكلة العالقة، حيث يقول في البند رقم «٤» من كتابه: أن من الجيد أن ٣٠ ألف عامل قد أنتسبوا إلى اتحاد نقابات العمال، ويتحدث عن أن باقي أفراد الطبقة ستنخرط في النقابات بسبب تحسن مزاياها الداخلية، ونظراً لسيرها التدريجي نحو الاستقرار والثبات...